

الخصائص

باب في حمل الأصول على الفروع .

قال أبو عثمان : لا يضاف ضارب إلى فاعله لأنك لا تضيفه إليه مضمرا فكذلك لا تضيفه إليه مظهرا . قال : وجازت إضافة المصدر إلى الفاعل لما جازت إضافته إليه مضمرا . كأن أبا عثمان إنما اعتبر في هذا الباب المضممر فقدمه وحمل عليه المظهر من قبل أن المضممر أقوى حكما في باب الإضافة من المظهر . وذلك أن المضممر أشبه بما تحذفه الإضافة - وهو التنوين - من المظهر . ولذلك لا يجتمعان في نحو ضاربك وقتلونه من حيث كان المضممر بلطفه وقوة اتصاله (مشابها للتنوين بلطفه وقوة اتصاله) وليس كذلك المظهر لقوته ووفور صورته ألا تراك تثبت معه التنوين فتنبه نحو ضاربان زيدا وقتلون عمرا . فلما كان المضممر مما تقوى معه مراعاة الإضافة حمل المظهر - وإن كان هو الأصل - عليه وأصاره - لما ذكرناه - إليه .

ومن ذلك قولهم : إنما استوى النصب والجر في المظهر في نحو رأيت الزيدتين ومررت بالزيدتين لاستوائهما في المضممر نحو رأيتك ومررت بك . وإنما كان هذا الموضع للمضممر حتى حمل عليه حكم المظهر من حيث كان المضممر عاريا من الإعراب (فإذا) عَرى منه جاز أن يأتي منصوبة بلفظ مجروره وليس كذلك المظهر لأن باب الإظهار أن يكون موسوما بالإعراب فلذلك حملوا الظاهر على المضممر في التثنية وإن كان المظهر هو الأصل إذ كان المراعي هنا أمرا غير